عدد **14** ديسمبر (2000)، 219-234

الديموغرافيا: منظومة من المعارف

ملخص

تبقى المنظومة الديموغرافية مجال علم و معرفة مفتوح إلى علوم جديدة أخرى في المستقبل. و لن يتحقق ذلك إلا في ظل التطور العلمي و التكنولوجي حيث يبقى الإنسان دائما هو مركز اهتمامها. إن المجتمع البشري يتعقد أكثر فأكثر الأمر الذي يتطلب إيجاد مناهج جديدة شمولية و شاملة لدراسة الظاهرة السكانية الإنسانية، ليس من طرف الديموغرافيا وحدها التي بات نشاطها محددا كلما تعلق الأمر بعمل علمي جدي يراعي المجتمع كمقولة ظرفية و تاريخية فقط، بل من طرف منظومة كاملة متكاملة من المعارف تهتم بالإنسان كذات و موضوع في ميادين تقاطعها في آن واحد. ذلك هو تطور الديموغرافيا من حالة محاسبة عامة بفضل الإحصاء الوصفي غداة نشوئها في أواسط القرن السابع عشر إلى علم حديث متعدد التخصصات ذي مناهج وطرق مختلفة في التحليل العلمي لإبراز طبيعة و صفات علاقات العمليات الديموغرافية في المجتمعات البشرية.

د. بلمير بلحسن
معهد العلوم الاقتصادية
جامعة الجزائر
(الجزائر)

أضحت الديموغرافيا علما قائما بذاته في الستينيات فقط من القرن العشرين. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بفضل العمل الدؤوب للباحثين الذين كانت لهم ميول لدراسة قضايا السكان حين توصلوا إلى إخراجها من العزلة والتهميش العلمي، و فتحوا لها كل أبواب جامعات العالم. ويرجع الدور الأساسي في هذا البروز الديموغرافي إلى المدرستين الفرنسية و الأنجلو سكسونية، المختلفتين من حيث المنهج، و المتكاملتين من حيث الموضوع. و هكذا تطورت الديموغرافيا كأي علم آخر، حيث تفرعت شعبها وكثرت تخصصاتها المتميزة. إلا أن دراسة قضايا السكان أضحت في السنين الأخيرة ذات طابع واسع صعب التحقيق إذا لم تدرس ضمن رؤية أوسع و أعمق ليس من طرف الديموغرافيا

Résumé

La démographie: une science transdisciplinaire.

La démographie est une science relativement récente. Elle n'est devenue une science à part entière qu'après la seconde guerre mondiale et cela grâce aux travaux de chercheurs français et anglo-saxons. Par leurs approches et méthodes divergentes, l'école française et l'école anglo-saxonne ont fait de la démographie une science non seulement ouverte sur les autres disciplines mais, plus encore, fut érigée en une science transdisciplinaire cognitive.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2000

كعلم مستقل فحسب، بل من طرف مجموعة واسعة من العلوم الأخرى التي تمس قضايا السكان و الإنسان بصفة عامة أيضا، و التي بإمكانها أن تؤسس منظومة ديموغرافية كاملة.

La démographie est le noyau central de tout un peloton de disciplines, qui va de l'économie à l'écologie en passant par la médecine, la sociologie, les mathématiques, l'histoire, la géographie, etc... A l'heure actuelle, il est quasiment impossible de mener une investigation en démographie sans faire appel à toute une panoplie d'autres disciplines adjacentes.

منظومة الديموغرافيا

نجد من الصعوبة تحديد موضوع دراسة الديموغرافيا وفيها يقول الديموغرافي الاقتصادي المفكر الفرنسي "ألفريد صفي" أنها تحتوي على وجهين مختلفين (11). أما الوجه الأول فهو صلب و يضم العمليات الرياضية و مختلف الحسابات الأخرى. و ذلك ما يتعلق بالمحاسبة البشرية، أو ما يتجاوز ذلك. فالديموغرافيا تعتبر السكان مجموعة من الأفراد الذين يقومونا بإعادة إنتاج ذواتهم حسب قوانين معينة... أما الوجه الثاني، (أي الديموغرافيا بمفهومها الواسع) فهي تتمثل في دراسة الأسباب الاقتصادية و الإجتماعية، و كذلك حصيلة العمليات الديموغرافية التي تحمل طابعا سوسيولوجيا. هذا ما جعل من الديموغرافيا النواة التي تدور من حولها كوكبة كبيرة من العلوم المتقاطعة حتى أصبحت بحق منظومة العلوم عن السكان. وهي ترتبط ارتباطا تفاعليا مع كل علم من مجموعة كبيرة من العلوم، و لا تحل محلها ولا تذوب فيها، بل تلعب دورا مركزيا في كل المنظومة. الديموغرافيا في مفهومها الضيق تدرس قوانين شمولية عامة لإعادة إنتاج السكان. فالسكان هم مجموعة بشرية تجدد ذاتها في مجرى إعادة إنتاجها. إن مفهوم إعادة إنتاج السكان يمكن تفسيره بطرقتين (20). ففي المعنى الضيق يعني عمليات الإنجاب و الوفاة وجل الظواهر الديموغرافية المرتبطة بها. أما التفسير العام فهو يفترض أن إعادة إنتاج السكان يتحقق في الحركة الطبيعية و/ أو الحركة الاجتماعية و/أو النشاط المتعلق بالهجرات لحركة السكان. و من هنا نرى أن موضوع الديموغرافيا هو دراسة إعادة إنتاج السكان في مفهومها الواسع و قبل كل شيء في ارتباطها الاجتماعي التاريخي. تدرس الديموغرافيا بأساليبها الخاصة تعداد السكان و توزيعهم الإقليمي و تركيبهم و تغيرات هذا التركيب و عملية التمدن و أسباب ونتائج هذه التغيرات بالارتباط المتبادل بين العوامل الاجتماعية الاقتصادية. إنها تدرس أيضا التغيرات في السكان مع إبراز تطور نزعاتها الباطنية في إعادة إنتاج السكان بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، ثم تضع كل المعارف التي يتم الحصول عليها في خدمة التطور الاجتماعي والمعارف العلمية البشرية بصفة عامة.

هذا و توجد في الأدبيات العلمية وجهتا نظر أساسيتين في تحديد موضوع الديموغرافيا، ففي الحالة الأولى يقتصر موضوعها فقط على تحليل المسائل المرتبطة بالتجدد الطبيعي للأجيال، لكن هذه الرؤية لا تجد اليوم عددا كبيرا من المناصرين. أما في الحالة الأخرى فموضوعها يتسع لدرجة أنه يشمل سلسلة كاملة من العلوم

الاجتماعية التي تكونت من خلال تداخلاتها وتزايد التماس في موضوع دراستها. و هذه الحالة الأخيرة هي التي فرضتها الضرورة تدريجيا مع تراكم و تعقد المعارف.
إن الديموغرافيا هي أصلا مشتقة من إحصاء السكان الذي كان ينقسم في القرن الماضي إلى قسمين: إحصاء حالة السكان و إحصاء حركة السكان. أما إحصاء حالة السكان فهو يعني المعطيات المجموعة عن تعداد السكان و عن توزيعهم الإقليمي و تركيبهم (إحصاءات السكان، النشرات الدورية عن السكان و تبويب و جدولة هذه المعطيات الإحصائية).

أما إحصاء حركة السكان فهو عبارة عن جمع المعلومات المنتظم المتواصل على أساس سجلات الأحوال الشخصية عن حركة السكان الطبيعية (الولادات، الوفيات، الزواج، الطلاق) و عن هجرة السكان ...إلى آخره. فالممارسة الإحصائية الإدارية كانت تتلاءم تماما مع طبيعة الظواهر الديموغرافية، لكنها لم تتمكن من تلبية المتطلبات العلمية لتحليل هذه الظواهر و الكشف عن الارتباط الباطني بين العوامل التي تتوقف عليها قوانين العمليات الديموغرافية. فكان لابد من إيجاد طرق جديدة لتقييم المعلومات التي تسمح بمعرفة هذه الارتباطات والعلاقات معرفة أعمق وأدق. و تبعا للمتطلبات العلمية للديموغرافيا فتحت أبواب معرفية و منهجية بحيث أضحت تبتعد أكثر فأكثر عن مفهوم إحصاء السكان. إن الديموغرافيا كعلم خاص وقائم بحد ذاته ظهر في القرن العشرين فقط، وذلك في بداية الستينيات منه عندما ولد التطور التاريخي و العلمي طلبا اجتماعيا أجبر الكل على رؤية إعادة إنتاج السكان كجانب خاص و هام للغاية من النشاط الحيوي للمجتمع. إن الحاجة إلى استجلاء المعارف عن العمليات الديموغرافية قد جرت وراءها تباين المعارف عنها، و سمحت بظهور أبواب في علم الديموغرافيا (12)(19)(20).

يرى الديموغرافي الروسي" فالانتي" أنه يمكن تصور منظومة العلوم الديموغرافية في شكل عدد من الأركان. يضم الركن الأول منها العلوم الديموغرافية النظرية و تاريخ الديموغرافيا و الديموغرافيا الوصفية، و الديموغرافيا الاقتصادية و الديموغرافيا التاريخية إلى آخره، ويضم الركن الثاني المناهج المختلفة أي العلوم الديموغرافية الجزئية المتضمنة أساليب تحليل العمليات الاجتماعية الديموغرافية و مصادر المعطيات عن السكان. وتدخل فيه الأقسام التالية: أولا مصادر المعطيات عن السكان و الطرق الإحصائية و النظرية الرياضية و الطرق السوسيولوجية في الديموغرافيا، و أيضا وضع الخرائط السكانية و تأسيس نماذج للعمليات الاجتماعية الديموغرافية... وأخيرا ركن الدراسات الديموغرافية التطبيقية و أجهزة التنبؤات و الدراسات الاستكشافية.

تعتمد الديموغرافيا في هذه المنظومة - بطبيعة الحال - على النظريات العامة للسكان حسب ما توصلت إليه مختلف المدارس العالمية خاصة الفرنسية و الأنجلوسكسونية، و التي هي مدعوة لوضع المبادئ المنهجية الأساسية لتحليل الظواهر والعمليات الاجتماعية الديموغرافية في إعادة إنتاج السكان في صفتها الشمولية العامة.ويحدد هذا العلم منظومة معارف الديموغرافية ككل متكامل موحد، وكذا المكانة

التي يحتلها في هذه المنظومة كل علم من العلوم الديموغرافية المستقلة. و يساعد ذلك بدون شك كل الذين تميل اهتماماتهم العلمية نحو العلوم الديموغرافية المستقلة برسم إطار مواضيع هذه العلوم، و استجلاء أهمية طرق تحليل العمليات الاجتماعية الديموغرافية مع المنهج المعين لهذا التحليل. إن الديموغرافيا النظرية مدعوة لتكوين الأساس من أجل تطور جميع العلوم الديمغرافية مثل الديموغرافيا الإقتصادية و الديموغرافيا التاريخية والسوسيولوجيا الديموغرافية والسيكولوجيا الديموغرافية و الأنتروبولوجيا و الإيكولوجيا ...إلى آخره. و تكون هذه المنظومة قبل كل شيء تعكس بوضوح الأهمية الفعلية للعلوم النظرية العامة في معالجة قضايا السكان. كما تكون كذلك من العلوم مرتبطة ارتباطا متبادلا مع عدد كبير من العلوم الأخرى التي تدرس الجوانب المختلفة لتطور السكان. و أما منهجية العمليات الاجتماعية الديموغرافية فهي عمليات متعددة الأشكال و تتحدد بصلات و علاقات متفرعة و متعددة الجوانب. و تتشابك عمليات نمو السكان مع مختلف العمليات الاجتماعية تشابكا معقدا للغاية، و لهذا فهي تحمل في ذاتها مزايا و خصائص تكاملية ترتبط بكل النظام الاجتماعي. و يمكن إدماجها في الشبكة المتنوعة من العمليات و العلاقات الاجتماعية بإعطائها تفسيرات مختلفة اقتصاديا أو سوسيولوجيا أو اجتماعيا أو سيكولوجيا أو بيولوجيا إلى آخره. و يمكن مواصلة هذا التعداد إلى حد اعتبار أن أية عملية من عمليات نمو السكان (إعادة إنتاجهم و الهجرات الخاصة بهم وغير ذلك) ما هي إلا جزء لا يتجزأ من نشاط السكان الحيوي. و إذا جردت هذه العمليات من العلاقات مع جميع الأنواع الأخرى من النشاط الحيوي للسكان، فإنها تفقد محتواها الإجتماعي و الوظائف الأساسية التي تقوم بها في العضوية الإجتماعية (12)(20)(22).

يتضح مما سبق ذكره استحالة شرح الظواهر الجارية داخل السكان شرحا وافيا بناء على معارف و نظريات علم واحد. و تؤكد تجربة دراسة قضايا السكان الضرورة الملحة لربط المعارف عن السكان في وحدة متكاملة، و وضع منهجية مدخل متكامل لدراسة العمليات الاجتماعية الديموغرافية.

إن عملية جمع كل المعارف المختلفة عن السكان و تنظيمها الدقيق والمنطقي لم تتوافر في تاريخ هذا العلم إلا في أواسط القرن السابع عشر وكان ذلك في بداية الأمر في إنجلترا ثم بعد ذلك في فرنسا. فقد انفصلت الديموغرافية عن الإحصاء و بقيت خلال فترة طويلة مجالا مهمشا لمعرفة وصفية عن السكان. و لقد أدى تكديس و تراكم المعارف سواء في الديموغرافيا أو في عدد من العلوم الأخرى التي كانت تدرس قضايا مختلفة من قضايا السكان إلى حتمية المدخل المتكامل لدراسة هذه القضايا (20).

و بعد الحرب العالمية الثانية و في بداية الستينيات لما خرجت الديموغرافيا من عزلتها و تهميشها و دخلت الجامعة وبدأت تطرح تساؤلات حول إيجاد علم متكامل عن السكان. الشيء الذي خلق المجال لتوسيع دائرة العلوم التي تقوم بالتعاون فيما بينها باستجلاء العمليات المختلفة الجارية داخل السكان، و توسيع دائرة المناهج المتخذة في تحليل الظواهر الديموغرافية الملموسة، و كذا الإرتباط المتبادل بين مختلف

العلوم. كل هذا قد أدى عمليا في مرحلة معينة إلى نشوء مجموعة العلوم التي تدرس السكان. وقد توسع هذا التعاون الذي نشأ في البداية بشكل ثنائي بين العلوم مثل الديموغرافيا والصحة الاجتماعية و اقتصاد العمل والديموغرافيا و جغرافيا السكان و الديموغرافيا ...إلى آخره، و ذلك بصورة تدريجية. فإذن كان المسار من خليط المعارف و مجموعة من العلوم إلى المنظومة الكاملة للمعارف العلمية عن السكان. و ذلكم هو طريق تشكل العلم المتكامل عن السكان في مفهومه الواسع (11)(19)(20).

إلى جانب ذلك يقول الإحصائي الديموغرافي فالانتي أن مثل هذه الدراسة لا تستجيب لمتطلبات الدراسة المعاصرة للسكان فقط، بل هي وليدة تطور العلم عامة. و تتصف المعرفة العلمية المعاصرة الآن بعمليات التباين و التمايز و التكامل في العلوم و التي تكمل الواحدة الأخرى. إن تباين المعارف و تمايزها أمر حتمي يتضمن جوانب إيجابية في حد ذاتها. فقد ظهرت في العلوم الطبيعية و الاجتماعية اتجاهات و فروع جديدة.

و زيادة على ذلك فإن عملية تكامل المعارف تتحقق عبر التباين. و إذا كان تباين العلوم في الماضي يؤدي بشكل أساسي إلى التخصص، فإن التباين في عصرنا خاضع إلى حد كبير للتكامل؛ ذلك لأن قضايا إزالة الحواجز التي تعرقل التعاون فيما بين العلوم هي قضايا هامة جدا (20). إن توجيه العمليات الطبيعية و الاجتماعية يتطلب تعاون العلوم و الربط فيما بين منجزاتها و تكامل مناهجها الخاصة في مناهج أكثر شمولية. فقضايا البيئة المحيطة على سبيل المثال وجدت نفسها عند تقاطع البيولوجيا وعلم الأرض و الطب والتكنولوجيا الصناعية والاقتصاد و الرياضيات العليا و الميكانيكا و علم النفس و حتى الفنون الجميلة وعلم الجمال ...الخ. و في هذا الإطار تتلخص صعوبة المسائل العلمية الحديثة ذات الأهمية الاجتماعية لكي تتشكل هنا قوانين عامة جديدة لتطور العلم حيث يجري الربط بين العلوم الطبيعية و الاجتماعية (20).

ويضيف "فالانتي" بأن تعداد هذه الاتجاهات العلمية الديموغرافية ومختلف العلوم الأخرى ليس بالطبع تعدادا وافيا ولا كاملا، لكن المهم في هذه الحالة هو استجلاء بعض المسائل المبدئية في منظومة المعارف عن السكان (20). فالاتجاهات العلمية و مختلف العلوم الداخلة في هذه المنظومة لا تتطور بصورة متوازية، بل هي في تماس دائم حيث ينتمي بعضها البعض؛ لأنها ترتبط فيما بينها ارتباطا مباشرا، و في نفس الوقت ارتباطا عكسيا. وتستحيل المعرفة اللاحقة و الأكثر عمقا لقوانين نمو السكان و إدراك الجوهر العميق لجميع العمليات الديموغرافية دون دراسة العمليات الاقتصادية و الديموغرافية و السوسيولوجية و الجغرافية و الإيكولوجية و السيكولوجية و الصحية و الوراثية وغيرها من العمليات المختلفة داخل المجتمع. هذا و يتزايد الاهتمام بقضايا السكان أيضا من جانب كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ و الأنتروبولوجيا و علم القانون من جهة وعدد من العلوم الطبيعية من جهة أخرى وذلك في مجرى الإثراء المتبادل والحتمي لهذه العلوم المتجاورة (15)(20).

و بالتالي تساعد دراسة العلاقة المتبادلة بين نمو السكان و التطور الاجتماعي الاقتصادي والقوانين المحددة لمجرى جميع العمليات الديموغرافية (العنصر

البيولـوجي والعنصـر الاجتمـاعي فـي العمليـات الديموغرافيـة إلـى غيـر ذلـك) علـى المعالجة المنهجية في الدراسة المتكاملة للسكان و حيث تشكل النظرية العامة للسكان الأساس لجميع قضايا السكان. وهي تفتح آفاقا مستقبلية من الدراسات في مجال الديموغرافيا و اقتصاد السكان و سوسيولوجيا السكان وجغرافيا السكان و إيكولوجيا السكان و جميع العلوم و الاتجاهات العلمية الأخرى التي تدرس السكان. تتيح هذه النظرية إمكانية الانتقال من مجموعة المعارف عن السكان إلى بنيان نظري منطقي جديد يكون أرقى و أشمل، و العمليات المتعلقة بالسكان و الارتباطات المتبادلة مع عمليات التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع تكون معرفتها أكثر اتساعا وعمقا.

منهجية الديموغرافيا

تتضمن منظومة المعارف عن السكان - كأي علم آخر - جملة من المفاهيم و المقولات و القوانين. ففي مجرى تراكم المعارف تحددت تلك المفاهيم الأساسية و الأولية كمفهوم السكان و نوعية السكان و نمو السكان، و إعادة إنتاج السكان و العديد من المفاهيم الأخرى المشتقة من تلك المفاهيم (19). فالسكان عبارة عن جملة من التحديدات و العلاقات المتعددة، و هم يرتبطون ارتباطا مباشرا و معكوسا بعمليات تطور القوى المنتجة و جميع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. هم مجموعة من الأفراد تعيد إنتاج ذاتها بكل تنوعها و تعقد العلاقات الاجتماعية لهؤلاء الأفراد. أما نوعيتهم فهي عبارة عن جملة الصفات الهامة التي تعبر عن طبيعتهم و خصوصيتهم. فالمستوى المعين من تطور القوى المنتجة و علاقات الإنتاج يتلاءم مع مستوى معين من نوعية تركيبها وتوزيعهم التي تتجلى من خلال البنى الاجتماعية الاقتصادية المختلفة لهم. يتحدد نمو السكان و نمو القسم العامل منهم بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة. و لا يقتصر نموهم على ازدياد تعدادهم فحسب، بل ويحوي كذلك مواصفاتهم النوعية التي تظهر في تغير البنى الاجتماعية المختلفة لهم (المهنية و التأهيلية و التعليمية و غيرها). إن جميع المقولات المذكورة وتقع في علاقات معينة فيما بينها بطبيعة الحال (20).

إن منظومة المعارف العلمية عن السكان مدعوة لمعرفة قوانين نمو السكان. وتتضمن نظرية السكان المبادئ الأولية لاكتشاف ومعرفة هذه القوانين الشمولية العامة. و الأمر الملاحظ عند الديموغرافيين أنه عند دراسة العمليات الديموغرافية تبرز دائما الحاجة إلى ربطها بالتطور الاجتماعي الاقتصادي. إن هذا التطور الاجتماعي الاقتصادي هو مقولة على درجة عالية من الشمولية و التجريد. و هي تشغل أحد المستويات المركزية في تسلسل المقولات و المفاهيم التي تعكس السير الاجتماعي التاريخي الواقعي. لذا فمفهوم العملية الديموغرافية يعكس ما هو فردي و خاص بالمقارنة مع هذه المقولة. و هكذا يكون التطور الاجتماعي الاقتصادي و العملية الديموغرافية متميزان من حيث درجة التعقيد و لهذا السبب لا يوجد بينهما ارتباط مباشر (20). إذا ما أخذنا المفاهيم العامة الأخرى للديموغرافية كإعادة إنتاج السكان و

إعادة إنتاج البنى الديموغرافية و الوضع الديموغرافي و غيرها فإننا نجد أن العلاقة بينها و بين مقولة التطور الاجتماعي الاقتصادي تتحقق عبر حلقات اتصال معينة. و من أجل وضع الصفة العامة للعلاقات الموجودة بين التطور الاجتماعي الاقتصادي و إعادة إنتاج السكان يستلزم وجود مقولة ذات درجة أسمى من حيث الشمولية و المقارنة مع المقولات المستخدمة في الديموغرافيا (20). إن نمو السكان في الحالة هذه يحمل معنى سوسيولوجيا عاما و عريضا. فالعملية الاجتماعية التاريخية التي تبرز في تغيرات أسلوب الإنتاج الكمية و الكيفية هي نفسها تتكون من تغيرات كمية و كيفية في القوى المنتجة و علاقات الإنتاج أي العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بكل بلد. أما الناس كما هو معروف فهم الجزء المكون الأساسي من القوى المنتجة و في آن واحد هم ذات علاقات الإنتاج و أيضا موضوعها (20). و بالتالي فإن تطور مستوى و أسلوب الإنتاج على المدى الطويل يستدعي التغير في نمو السكان، و هذا يعني جملة التغيرات الكمية و الكيفية التي قد تحدث فيهم و لا بد أنها تحمل طابعا اجتماعيا تاريخيا يرتبط قبل كل شيء بتغير النشاط العملي للسكان وتستدعي بدورها تغييرا في نشاطهم المعيد للإنتاج. إن إحدى المهام المركزية هي تحديد العلاقات الموجودة بين هذين النوعين الأساسيين من النشاط الحيوي للسكان. فالنظرية العامة للسكان أو منظومة العلوم الديموغرافية كوحدة متكاملة هي عبارة عن جملة موضوعات و تصورات منهجية و نظرية عامة تفسر جوهر عمليات النمو الجارية داخل السكان و ارتباطها بكل العمليات الاجتماعية الأخرى.

و من هنا تكون النظرية العامة للسكان في مستوى أرقي حين تشكل نظرية المستوى المتوسط لكونها توجد بدورها نظريات في مستوى أدنى- (19) (20).

و من بين ذلك على سبيل المثال النظريات الاقتصادية و السوسيولوجية التي تفسر وتصف ديناميكية التغيرات في معدل المواليد و معدل الوفيات و الازدياد الطبيعي للسكان، و النظريات الاقتصادية السوسيولوجية التي تفسر وتصف الحراك المتعلق بهجرة السكان، و النظريات السوسيولوجية و الاجتماعية السيكولوجية التي لديها الكثير مما تقوله عن السلوك الديموغرافي الفردي والجماعي تصف وتفسر عمليات الزواج و الطلاق، و جميع القضايا المتعلقة بثبات الأسرة الحديثة، و النظريات الاقتصادية التي تصف وتفسر و تضع أسس التوقع للارتباط المتبادل معها ضمن العمليات الاقتصادية و الديموغرافية.

تكتسي أساليب و مبادئ المدرسة الأنجلوسكسونية بأهمية فائقة خاصة في دراسة قضايا السكان والتي تفضل البحث بصورة عملية تطبيقية. وذلك بفضل المنهج المبدئي الذي يستخدم المحيط الطبيعي بصورة ملموسة في تحليل العمليات الجارية داخل السكان. وتتضح حينئذ مجموعة كبيرة من هذه الارتباطات والعلاقات المختلفة بمساعدة الطرق ذات الطابع الإحصائي أو الطابع الإحصائي الرياضي ذي المستوى العالي. تعتمد هذه المدرسة في مجمل الدراسات العلمية أساسا على كل ما هو نظري رياضي في جميع ميادين العلوم. و تنتمي إليها أمريكا و إنجلترا و السويد والدانمارك و هولندا إلى آخره.

أما المدرسة الفرنسية فإنها تختلف في منهجية دراسة السكان عن المدرسة السابقة التي تتبنى التحليل الديموغرافي المحض. التحليل الديموغرافي، يقول أحد ممثلي هذه المدرسة "رولان بريسا"، لا يتشخص في التنظير الرياضي المحض في المفاهيم و العلاقات الكمية السكانية، كما لا يعني ذلك على الإطلاق تجنب استعماله، بل بالعكس يجب أن يكون هذا التنظير الرياضي متداولا لكن كأداة ظرفية لا أكثر (7). هذا ويذهب رولان بريسا إلى حد التشكيك حتى في جودة المصداقية للطرق الرياضية الجديدة التي استعملت في الديموغرافيا بصفة مفرطة، و التي لا يمكن حسمها في آخر المطاف. المدرسة الفرنسية (فرنسا و بلجيكا...) و كذا البلدان الاشتراكية سابقا و على رأسهم روسيا بصفة عامة تشاطر هذا الرأي حيث تعتقد هذه المدرسة أن المنهج الديموغرافي هو بطبيعة الحال التحليل الديموغرافي قبل كل شيء و هو ليس إلا طريقة إحصائية مطبقة في الدراسات السكانية.

لذا فإن دراسة قضايا السكان يجب أن تتفق مع مبدأ تلاحم المواصفات التي تنفصل بها كمادة للدراسة، ويجب أن تشكل مجموعة هذه المواصفات كلا موحدا (الأسرة و عملية الهجرة و الجوانب الاجتماعية البيولوجية و معدل المواليد و الوفيات و توزيع السكان و غير ذلك). أما المقصود منه هو أن العلاقات البنيوية داخل المادة يجب أن تكون متينة ومستقرة و لا يجوز اعتبار مادة الدراسة كنظام مغلق لأنه سواء كانت أسرة أو هجرة سكان الريف أو غيرها، فهي مرتبطة بجوانب عديدة من الحياة الاجتماعية التي تدرس بدورها من قبل علوم أخرى. و من المؤكد أن مصادر المعلومات تكتسي أهمية بالغة في طرق تحليل العمليات الاجتماعية و في الكشف عن قوانين العمليات الديموغرافية، و تحتل هذه الطرق الإحصائية مكانة خاصة بينها. و حين نأخذ الظاهرة الاجتماعية منعزلة نجدها تتكون من مجموعة غير متجانسة.و يتميز كل عنصر بجملة من الخصائص و الصفات المتواجدة عند جميع عناصر المجموعة. و قد تحجب تقلبات سمات عناصر المجموعة قوانين الظواهر العديدة للحياة الاجتماعية. إن معرفة مثل هذه القوانين تتطلب عددا كبيرا من المشاهدات حيث يتجلى قانون الأعداد الكبرى أو ما يعرف بقانون برنولي. و فقط العدد الكبير من الوقائع وحده يكشف عن قانون الضرورة أي عن ما يسمى بالنزعة الإحصائية أو النزعة القانونية للظاهرة. و لا يمكن تحديدها و دراستها إلا باستخدام الطرق الإحصائية، و في كثير من الحالات يتطلب الأمر اللجوء إلى الرياضيات العليا من أجل المقايسة الكمية إذ يستحيل الكشف عنها بواسطة التحليل النظري المجرد العادي. و يتطلب كذلك بحثا متواصلا عن وسائل وطرق جديدة لمعالجة المعطيات التجريبية (طرق المعاينة و طرق التحاشي ولا سيما غير الخطية منها في حالة الإحصائيات غير الكاملة...).

علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى:

يهتم علم السكان بدراسة الإنسان بالدرجة الأولى من خلال محاولة التحكم في سيرورة تناسله و إعادة إنتاجه، لذلك يجب أن يشمل أكثر من جانب من النشاط

الاجتماعي الاقتصادي وكذا الاهتمام بدراسة البيئة التي ينمو فيها. و من ثمة توجد مجموعة كبيرة من العلوم التي تكون لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة و متفرعة مع موضوع و أهداف الديموغرافيا.

التاريخ

تاريخ الديموغرافيا أو الديموغرافيا التاريخية هي كل ما توفر من آراء متعلقة بمسائل السكان، و نشوء الديمغرافيا وتطورها كعلم، و تاريخ الديموغرافيا يتضمن شطرا أخرا من العلوم الإنسانية مثل الإتنولوجيا و الإتنوغرافيا و كذا الدراسة المتعلقة بفترة ما قبل التاريخ و التي هي الأنتروبولوجيا و غيرها. و يرتبط تاريخ الديموغرافيا ارتباطا عضويا بالديموغرافيا النظرية (20). لقد عرف التاريخ في أدبيات الاقتصاد بصفة خاصة عدة نظريات فيما يخص هذا الموضوع منذ القديم. إن قضايا السكان كانت تهم كل الحضارات القديمة بما أن الإنسان هو مصدر القوة الدفاعية و الأمنية، و في نفس الوقت المصدر الأساسي لخزينة الدولة لما يدفعه من ضرائب.

لقد اهتم كثير من الفلاسفة القدماء بقضية السكان و منهم على وجه الخصوص: الصيني كانفيشيوس و غاوتاما مؤسس البوذية و كذا الإغريق وعلى رأسهم أفلاطون و أرسطو (02). ثم خلال القرون الوسطى كتب في هذا الموضوع العرب المسلمون مثل البغدادي و الرازي وإبن خلدون وغيرهم، بينما في أوروبا اشتهر بالاهتمام بهذه القضايا توماس الأكويني، مترجم الكتب العلمية العربية الأندلسية إلى اللغة اللاتينية. وبعد ذلك جاء دور الفيزيوقراطيين و الإشتراكيين التوباويين مثل كامبانيلا وغودوين ونيكولو مكيافيلي و توماس مور ثم وليام بيتي وجون غراونت و ذلك إلى غاية القرن الثامن عشر. إن الديموغرافيا كفرع بدائي من المعرفة العلمية على شكل إحصائيات وجدت منذ ما يزيد عن ثلاثمائة سنة. و يعتبر مؤسسها هو الإحصائي الإنجليزي المعروف ج. غراونت الذي عاش في القرن السابع عشر (23). أما العالم الذي استعمل كلمة الديموغرافيا بمعنى الإحصاء السكاني لأول مرة كان العالم الفرنسي ر.غييار و ذلك في القرن التاسع عشر.

تدرس الديموغرافيا التاريخية المقدمات التاريخية لنمو السكان و قوانينه و طابعه، و الارتباط المتبادل بين أسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية و العمليات الديموغرافية. إنها علم مستقل يدرس تاريخ نمو سكان العالم و القارات و مختلف المناطق و البلدان محددة بهذا الشكل الأهمية التاريخية الفعلية لقوة نشاط السكان الاجتماعي و الطبيعي و الإقليمي في ظل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتباينة.

الجغرافيا:

تدرس الجغرافيا الديموغرافية من ناحيتين أساسيتين (20): الناحية الأولى فهي تتعلق بدراسة الاختلافات الإقليمية مع إبراز السمات الخاصة بالسكان و التصرفات الناتجة عن ظروف إقامتهم.

و ترتكز الديموغرافيا الإقليمية على قسط كبير في دراسة العمليات الإقليمية التي يمكن أن تتحدد بواسطة المؤشرات الإحصائية المعتادة، و التي تشمل معدل المواليد و الوفيات و الزواج و الوضع الصحي للسكان و تشكيلة اليد العاملة و الهجرة في المنطقة إلى آخره. تقوم الجغرافيا الديموغرافية بدراسة العمليات و الظواهر المرتبطة بديناميكية السكان و توزعهم حسب أنواع الإقامة مع تحليل و تفسير عملية التمدن، و تعريف أنواع النشاط الاقتصادي. كما أنه من شأنها أيضا توزيع اليد العاملة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي حسب التغيرات الديموغرافية ثم تحديد وتفسير أنواع الهجرة الجارية حسب المكان و الظروف الاجتماعية الاقتصادية المختلفة لفئات السكان.

أما الناحية الثانية فهي تتعلق بالدراسة الإقليمية المقارنة لسكان منطقة معينة باعتبارها وحدة كاملة ومستقلة من حيث العلاقات والارتباطات المتواجدة لدى سكان هذه المنطقة. وتبرز هذه الدراسة التركيب السكاني من جهة و من الجهة الأخرى تراعي ديناميكية السكان وتوزيعهم و علاقاتهم بالبيئة الجغرافية. و تحتل الإيكولوجيا مكانة خاصة في هذا الباب الإيكولوجيا. و يعتبر هذا الأخير علما حديثا و هو يدرس العلاقة المتبادلة بين الإنسان و البيئة المحيطة به، و مدى تأثيرها على النشاط الحيوي للسكان و بخاصة على حالتهم الصحية. وأ خيرا يمكن القول أن جغرافيا السكان هي منوطة بتدريس الخصائص الإقليمية لنمو السكان و إبراز الارتباطات و العمليات و التفاعلات المتبادلة بين الديموغرافيا و الجغرافيا الطبيعية و بين الجغرافيا و النشاط الاقتصادي للسكان.

الاقتصاد:

إن العلاقة بين السكان و الاقتصاد هي علاقة جدلية يمكن أن تكون في وضعية تناقض في بعض الحالات الواقعية. إذ أن كثير من النظريات الديموغرافية ما هي في الواقع إلا نظريات اقتصادية في الأصل (11)(19)(20). النظرية الاقتصادية تعتبر السكان يدا عاملة منتجة وفي آن واحد مجموعة من الأشخاص المستهلكين. و بقدر ما تتغير مواصفات و تشكيلات السكان (المستوى المعيشي، المستوى الثقافي، التركيب العمري و الجنسي و نسبها المختلفة ...) يتغير نمط ومنوال الاستهلاك تبعا لها. إن الربط والعلاقة بين الاقتصاد و الديموغرافيا يظهران في التأثير الناتج عن العمليات الديموغرافية على الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية من البنى السكانية. البنية السكانية تعني بالدرجة الأولى المستوى التعليمي عند الجنسين و حسب الإقامة، و نوعية تكوين العائلة حسب عدد أفرادها، و أصناف المهن التأهيلية حسب الجنس و الإقامة، و نسب اليد العاملة وتوزيعها حسب الجنس و السن، و توزيع السكان حسب الإقامة في الريف أو المدينة، و نوع الهجرة و الطبيعة التي تكتسيها و كذا الاتجاهات التي تأخذها إلى غير ذلك. يؤثر الهرم السكاني حسب العمر والجنس على تعداد السكان بصفة أساسية

من حيت عدد الإناث في سن الإنجاب من 15 إلى 50 سنة و قد تحدث هذه الفئة تغيرات في تعداد السكان العام وتقلبات نسبية هامة في الهرم السكاني.

يلعب السن من المنظور الاقتصادي دورا بالغ الأهمية إذ يحدث تغيرات فيزيولوجية بتغيير صفات الشخص مع تقدم السن. فتزداد خبرته و يزداد دخله و يتغير منوال و نمط عيشه و في الأخير تزداد مردوديته قبل أن يصبح متقاعدا. و تلعب بنية الهرم السكاني حسب العمر والجنسدورا هاما كذلك في تسخير اليد العاملة. تفضل بعض القطاعات الاقتصادية العمل النسوي على غيره لأسباب فيزيولوجية و كذلك سيكلوجية التي تتحلى بها المرأة على خلاف الرجل. و السبب في ذلك راجع إلى ما عند المرأة من تلك الصفات التي تميزها كالقدرة الفائقة على الصبر و الهدوء و الدقة و الإتقان في العمل. أما الرجل فغالبا ما يفضل العمل الجسدي الذي يتطلب حيوية وأكثر حركة و رجولة و في الوقت نفسه يؤثر العمل النسوي على النشاط الاقتصادي إذ أن المرأة و على عكس الرجل تنقطع عن الشغل في كل ولادة. تؤثر ظروف العمل الاجتماعية هي بدورها على وضعية المرأة كعاملة و أم ليس فقط من خلال الوقت الذي تقضيه في العمل و كل ما يترتب عنه من عبء سيكولوجي و فيزيولوجي لحالة الحمل أي صحتها، بل و من خلال القيم و الاعتقادات الشعبية و الآراء المسبقة في المجتمع ككل (20). هذا ما يؤدي بدوره إلى انعكاسات على خزينة الدولة على مستويات الاستهلاك والادخار و الإنفاقات الاجتماعية على الفئات غير الشغيلة.

أما المستوى التعليمي هو أيضا له وزنه في العلاقة والارتباط بين الاقتصاد و السكان. فكلما كان المستوى التعليمي لليد العاملة عاليا كلما كانت إنتاجية العمل أعلى في ظل الظروف الأخرى المتساوية. و فيما يخص عمليات إعادة إنتاج السكان تؤثر بشكل ملموس على إعادة الإنتاج الاقتصادي، و تطوره من خلال ديناميكية البنية السكانية. إن التفاعل و التداخل و الارتباط بين العمليات الديموغرافية و الاقتصادية تستلزم إيجاد التوازن الأمثل بينها توازيا وفي الارتفاع الاقتصادي المتزايد نحو الأفضل. و ذلك هو ما حاول أن يصل إليه الإنسان منذ قديم الزمان لما أوعى العلاقة الموجودة بين الطبيعة و الإنسان.كان الإنسان دائما يبحث في معيشته عن ذلك الخط الذهبي المثالي الفاصل الذي يسمى عند الاقتصاديين بالأبتيموم. الأبتيموم هو مفهوم مالتوسياني، أو كما يقول الديموغرافي الفرنسي ألفريد صفي فهو في كل الحالات حالة واحدة من حالاته (12). إن مفهوم "الأبتيموم الديموغرافي" بالمعنى الحديث ظهر في القرن الثامن عشر لما صار النقاش حادا حول مدى تأثير السكان على الظروف المعيشية بين مناصري تحديد النسل الملتوسيانيين و مناصري تكاثر السكان اللامحدود (12). لكن في الواقع يصعب تحديد الهدف المنشود لأبتيموم الديموغرافي بطريقة شمولية لاختلاف أهداف الأمم من ناحية الثروة، الشغل، القوة، طول عمر السكان...الخ. ففي هذه الحالة يبتعد معنى الأبتيموم الديموغرافي من الميدان العلمي ليتحول إلى مفهوم قياسي عقائدي و معنوي يستحيل حصره و تحقيقه (2)(11).

السوسيولوجيا:

إن الطرق التي يتزايد استخدامها من طرف الديموغرافيين هي بدون شك الطرق والمناهج السوسيولوجية. و من بين هذه الطرق دراسة الوثائق والملاحظات و الاستفتاءات (طريقة المقابلة، و الاستمارة، و الاختبارات ... الخ) و التجارب الميدانية وطرق مختلفة أخرى. و تقدم السوسيولوجيا لهذا العلم جميع إمكانيات النظريات السوسيولوجيا لشرح الارتباطات الاجتماعية للعمليات الديموغرافية. وتعتبر إعادة إنتاج السكان عملية اجتماعية في جوهرها، و هي تظهر في تجدد الأجيال. و هي تنفرد بمكانة خاصة في دراسة تأثير الأشكال المختلفة للوعي الاجتماعي على السلوك الديموغرافي للسكان، و خصائص هذا السلوك بالارتباط مع الوضع الاجتماعي الاقتصادي لفئات السكان حسب مجتمعاتهم الاجتماعية و الدينية و الثقافية و الإتنولوجية و المهنية و السكانية (20)(2).

إن الارتباط الاجتماعي للعمليات الديموغرافية يمكن أن ينظر إليه من زاوية أخرى أرقى و أشمل؛ حيث ينظر إلى الإنسان ليس فقط كعنصر اجتماعي بل أكثر من ذلك فإنه يعتبر قبل كل شيء عنصرا كونيا.

هذا وتبدو الديموغرافيا من بين العلوم الإنسانية الأخرى الأكثر صلابة كمنهج و الأقل إنسانية كتحليل علمي.

لكن إذا ما توسعت و تعمقت الرؤية نجد أن الديموغرافيا لا محالة قد ارتبطت و تداخلت مع بعض القضايا التي تهم الإنسان بصفة خاصة لتصبح مقولات من علم الفلسفة. و مثل هذه القضايا لا تعني فقط المسائل المتعلقة بالحياة و الموت أو الحب من باب خلقي لكن حتى من خلال الطرح للمسائل المتعلقة بالإنسان كالوجود و كرامة العيش و الإجهاض و الصحة و الإدمان و الإفراط في التغذية و عدم المساواة أمام العيش و الرخاء ...الخ (3).

السيكولوجيا:

يبدو من الوهلة الأولى أن هناك تناقضا بين السلوك الديموغرافي بطبيعته كسلوك اجتماعي جماعي و السلوك السيكولوجي الذي هو أمر يقتضي استجلاء التصرفات المختلفة على المستوى الفردي الخاص بشخص واحد إزاء أمر ما. فإذا كان المجتمع يتكون من أفراد فإن السلوك الديموغرافي الفردي يتداخل في علاقات جدلية مع السلوك الجماعي. إن النشاط الجماعي في مجال العمليات الديموغرافية هو في الواقع درجة جديدة ذات مستوى أعلى نوعيا، و بكل ما فيه من الصفات و الخصائص الكمية و الكيفية الجديدة بالمقارنة مع السلوك الديموغرافي الفردي. و لا يمكن أن يفهم ويراعى السلوك الديموغرافي الجماعي كمجموعة عددية أو خليط ميكانيكي من حالات ديموغرافية فردية منفردة. وهذه الوضعية راجعة بطبيعة الحال إلى أن النشاط الديموغرافي الجماعي يدخل في نظام جديد أوسع من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية(20).

إن العلاقات الموجودة بين الديموغرافيا و السيكولوجيا تكمن أساسا في عدد من أنواع السلوكات الديموغرافية، و مثل ذلك السلوك الزواجي، و السلوك الفردي اتجاه إعادة الإنتاج الديموغرافي، والسلوك المتعلق بقرار إنجاب أو عدم إنجاب الأطفال في العائلة، و جميع القضايا الأخرى المرتبطة بتحديد النسل، و السلوك المتعلق بهجرة السكان و اختيار الإقامة إلى غير ذلك.

يوجد في أدبيات السيكولوجيا الديموغرافية كثير من النظريات الخاصة بهذا الموضوع، ولكن الشيء المتفق عليه من طرف الجميع هو أن العوامل مثل الوعي الاجتماعي، و الوعي الجماعي، و ظروف النشاط في المقر السكني، و ظروف العمل الاجتماعية، و الوضع المادي للأسرة، و الظروف المعيشية الشخصية، والمستوى الحضري الثقافي و غيرها تنعكس كلها في وعي الإنسان الذي يؤدي عنده إلى القيام بأخذ هذه القرارات أو تلك (20). لأن السلوك الديموغرافي مثله مثل السلوكات الأخرى العديدة الراسخة في الإنسان هي عبارة عن وحدة الوعي الباطني والنشاط الظاهري.

التشريع:

يؤثر التشريع في العمليات الديموغرافية من خلال ميكانيزمات معقدة تمليها طبيعة العلاقات التي يعمل التشريع على تنظيمها و التي من شأنها تحقيق الأهداف و المهام التي يصبو إليها. و هو نظام الفروع القانونية المنبثقة من الواقع الاجتماعي. إن منبع تأسيسها هو القيم الموجودة داخل المجتمع منها الأصول الدينية، و العقائدية، و القيم الحضرية و الثقافية، و الأخلاقية و إلى ما يشبه ذلك. فالتشريع في الواقع هو تنظيم و ميكانيزمات أسسها الإنسان لتوطيد وتكريس هذه القيم الخلقية، و لا يجوز إطلاقا تجريده وفصله عن الواقع المعيشي (19)(20). إن التشريع يكمن في مجموعة من القوانين منها القانون الدولي، و القانون البحري، و القانون المدني، و القانون العقاري، و القانون التجاري، و القانون الجنائي، و القانون العائلي إلى آخره. ولكل واحد من هذه الفروع القانونية موضوعه الخاص الذي ينظمه كمجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية.

و يظهر تأثير التشريع على العمليات الديموغرافية في تلك التشريعات التي تنظم علاقة الشخص داخل الأسرة، أي في تلك العلاقات التنظيمية بين الزوجين. فهناك ما هو محدد من قبل قانون الأسرة؛ حيث نجد على وجه الخصوص شروط عقد الزواج و الطلاق، و تحديد سن الزوج و الزوجة، و حقوق و واجبات الزوجين داخل الأسرة، و رعاية الأطفال، و عدد الزوجات المسموح به للرجل. إن تشريع الضمان الاجتماعي يلعب دورا هاما فإنه قد يكون مشجعا أو معرقلا وكابحا للإنجاب، و ذلك باستعمال مختلف الوسائل المادية والمعنوية حسب السياسة السكانية المتبعة لكل بلد. وخلاصة القول فإن التشريع ما هو إلا وسيلة من بين الوسائل التي تؤثر على العلاقات الديموغرافية جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية.

السياسة:

إن السياسة السكانية هي جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول، و هي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أم غير المباشر على نمو السكان. حيث أن السياسات السكانية تختلف من بلد إلى آخر، و ذلك حسب الوضعية الديموغرافية السائدة و الأهداف التي يصبو إليها كل بلد. لذا تنتهج على سبيل المثال البلدان ذات معدلات النمو الديموغرافي المرتفع السياسة التي بإمكانها تخفيف أو كبح وتيرتها. أما البلدان التي تعاني من مشاكل عدم حيوية القدرة على إعادة الإنتاج السكاني فهي تلجأ إلى كل التدابير الممكنة المناسبة لتحسين وضعيتها الديموغرافية. بسبب أن السياسة الديموغرافية هي أولا وقبل كل شيء تنظيم إنتاج و إعادة إنتاج القوة المنتجة الأساسية البيولوجية للسكان، أنها تساهم في الإنتاج الاجتماعي، و هذا يعني الإنسان ذاته (20). إن مجال السياسة السكانية هو أساس ظروف عمل الناس و حياتهم حين تتجسد هذه السياسات الديموغرافية إما عن طريق التشريع: قانون الأسرة و قانون الضمان الاجتماعي و قانون العمل و غيرها وإما عن طريق مساعدات مباشرة كالمنح ومختلف المساعدات المالية و الامتيازات الاجتماعية الأخرى.

فالسياسة السكانية تتحدد بالموقف الخلقي الذي ينظمها، و بالوسائل التي تستعمل لتحقيقها، و بالهدف الذي تصبو إليه. إن جميع السياسات السكانية على مختلف مساعيها هدفها واحد و هو قد يكمن في تحسين ظروف حياة السكان، و الاعتناء بصحتهم الجسدية و الروحية، و ترقية التعليم العام و الثقافة و الترفيه ورفع مستوى التأهيل المهني والخاص. و كل هذه العمليات تؤدي في آخر المطاف إلى الاعتناء بالأمومة و الطفولة و تسخير الشروط لتعزيز الأسرة، و أيضا إلى توزيع منهجي و إستراتيجي للسكان عبر أنحاء البلاد (20). أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان و الحقوق الأساسية للمواطن فذلك شيء آخر. فإذا كانت البلدان المشجعة على تكاثر السكان تجازي الأمهات اللواتي تنجبن أطفالا بمنح و امتيازات مادية معتبرة (السويد، فرنسا مثلا)، نجد بلدانا أخرى تكبح التناسل فتعاقب كل من يتخطى هذه السياسة المنشودة و بقسوة (02). ففي الصين مثلا من ينجب أكثر من طفل واحد يفقد الحق في السكن و التدريس المجانيين زيادة على كل المساعدات الأخرى.

المراجع

المترجم عن اللغة الفرنسية:

1- تابينوس جورج - عناصر الديموغرافيا:تحليل، محددات اجتماعية اقتصادية و تاريخ السكان. النشر أرمان كولين. م. آو. باريز 1985 . ص 219-333.

2- رولان بريسا - الديمغرافيا الاجتماعية. المطبعة الجامعية الفرنسية. باريز 1978. ص 124-163.

3- إيف شربي -ملتوس مناصر التكاثر ؟ قراءة متداخلة التخصصات. مجلة بوبيلسيون، ر.1-2 1998. ص113-138.

4- إيريك فيلكان - سيرانو دي برجوراك، مرآة المعارف و الأفكار الديموغرافية في القرن السابع عشر. مجلة بوبيلسيون، ر. 1-2 باريز 1998. ص 13-.28
5- بول-أندري روزنتال - ثلاثة عشر سنة تفكيرا: من تاريخ السكان إلى الديمغرافيا السكانية. فرنسا، 1945-1958. مجلة بوبيلسيون، ر.6 باريز 1996. ص 1211-1238.
6- لولي تارت و رميش - الديموغرافيا و حقوق الإنسان. مجلة بوبيلسيون، ر.1 باريز 1996. ص 11-30 .
7- رولان بريسا - خصائص الديموغرافيا الفرنسية. مجلة بوبيلسيون، ر. 2 باريز 1996. ص 399 -404.

8- لويس هانري - الديموغرافيا تحليل و نمادج. ترجمة د. الجلالي صياري." ديوان المطبوعات الجامعية " الجزائر 1984 . ص 11-.48
9- مصطفى الشلقاني - طرق التحليل الديموغرافي." مطبوعات جامعة الكويت " الكويت 1988 . ص 5-11 و 129-194 .
01- رولان بريسا - التحليل السكاني. المفاهيم والطرق و النتائج. ترجمة: محمد رياد ربيع ." ديوان المطبوعات الجامعية " الجزائر 1985 .ص 11-28 .

المترجم عن اللغة الروسية:

11- ألفريد صفي - النظرية العامة للسكان. ترجمة أكونيفوي ف.ب.المجلد الأول. م. " بروغريس" موسكو 1977. ص 43 -87 و 97-136 و 437-.475
21- ألفريد صفي - النظرية العامة للسكان. ترجمة أكونيفوي ف.ب.المجلد الثاني. م. " بروغريس" موسكو 1977. ص 12-69 و 228-250 و 490-515.
31- أندرييف إ.م. - دراسات في توقع العمر. م. "ستاتيستكا " موسكو 1977. ص 112-.206
41- أنتونوف أ.إ. - سوسيولوجيا الولادات. م. "ستاتيستكا " موسكو 1980.ص 37-72.
51- أورلانيس ب.ت. - قضايا تطور السكان. م." نوكا " موسكو 1974. ص 71-108.
61- السوسيولوجيا (مناهج و أهداف) - مجموعة أعمال. م. "نوكا " موسكو 1977.ص 242-238.
71- بيدني م. س. - طول العمر المنتظر. م."ستاتيستكا " موسكو 1967 . ص 7-65 و 81-108.
81- بيروجكوف س.ا. - العمليات الديموغرافية و الهرم العمري للسكان. م."ستاتيستكا " موسكو 1976 . ص 7-36 و 42-65.
91- فالانتي د.إ. - قضايا الديموغرافيا. م."بروغريس" موسكو 1977 . ص 56-120 و 295-.302
02- فالانتي د.إ. - أسس نظرية السكان. م." فيشايا شكولا " موسكو 1977 . ص 7-68 و 97-.268
21- فالانتي د.إ. - نظام دراسات مختلطة عن السكان. م."ستاتيستكا " موسكو 1976. ص 7- 37 و 75-112 .

22- فيشنافسكي أ.ج. - الثورة الديموغرافية. م."ستاتيستكا " موسكو 1976 . ص 7-14 و 32-75.
23- كورمان م.ب. - القضايا الحالية في الديموغرافيا. م. "ستاتيستكا " موسكو 1976. ص 5-42 و 168-219.